القضية السورية، والحل المرتقب

المحاضر ا م د رعد قاسم / قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية ..... 19 نيسان 2018

1- مفهوم القضية السورية :

هي مجموع تفاعل المشكلات والازمات وانتهاكات حقوق الانسان والاقليات التي تعرض لها الشعب السوري والدولة السورية خلال عقود ، وتعاظمت مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

2- مدخلات القضية السورية :

- المدخلات المحلية السياسية: ابرزها القضية الكورية ، وطبيعة وخصائص النظام السياسي الوراثي الفئوي، وحكم الحزب المهيمن ، وتداعيات نظرية الشرعية الثورية – وتداعيات سياسات التعريب ضد الكورد ، والتغيير السكاني بين اصحاب المذاهب المختلفة ، تسيد المذهب النصري الشيعي على المذاهب الاخرى ، تهجير قسري داخلي وخارجي .

- مدخلات اقتصادية :ابرزها فشل تجربة الاشتراكية القومية ونظام هيمنة القطاع العام ، ارتفاع معدلات البطالة – ثقافية ابرزها ظهور ثقافات فرعية مذهبية على حساب تراجع الهوية الوطنية الانسانية الجامعة .

-المدخلات الاقليمية : جوهرها مشاريع تركيا وايران " صراعات تطبيقات المشاريع الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط .

- المدخلات الدولية: ابرزها مشروع الربيع العربي الذي افصح عنه باراك اوبا في جامعة القاهرة 2009، والمشروع الروسي في عودة النفوذ السوفيتي للمنطقة بثوب روسي جديد.

3- المخرجات:

- تحول الانتفاضات السلمية للمعارضة السورية الى اعمال عنف وقتال .
- ظهور الارهاب ، وتمدده في الاراضي السورية والاراضي العراق ثم الى شمال افريقيا ومناطق اخرى من العالم ز
- توظيف الارهاب في دعم تطبيق المشاريع الاقليمية والدولية في المنطقة .
- استعراض القوة الاستراتيجية الروسية .
- استعراض القوة الاستراتيجية الامريكية .
- انتشار التواجد العسكري التركي في شمال العراق وشمال سورية .
- انتشار التواجد العسكري الايراني في العراق وسورية ولبنان.
- انتهاكات مروعة لحقوق الانسان وحقوق الاقليات العرقية والدينية .
- تصدع نظريات اللبرالية والمؤسساتية ، وعودة سريعة ومروعة لنظرية الواقعية في تنظيم العلاقات الدولية .
- بدايات واضحة المعالم لعودة الحرب الباردة ولكن بسخونة اكثر حرارة .

4- الاستنتاجات

- تعاظم الخسائر البشرية والمادية .
- اتهاكات حقوق الانسان.
- استخدام اسلحة محرمة دولياً.
- تعاظم تهديدات الامن المحلي والاقليمي والدولي.
- تعاظم تهديدات وتحديات النظام الاقتصادي الدولي.
- فشل كامل للخيار السلمي والدبلوماسي. واستهزاء بقرارات مجلس الامن .
- فشل خيار حل القضية طبقاً لقواعد ادارة الصراع الدولي.
- عودة سريعة ومروعة لنظرية الواقعية " القوة والمصالح" في تفاعل العلاقات الدولية .

6- التوصيات :

- 1- منع تصدير جميع انواع الاسلحة المؤثرة الى جميع اطراف الصراع في سوريا سواء كانت محسوبة على النظام السياسي السوري او على المعارضة بجميع انواعها.
- 2- ازالة اثار جميع عمليات التغيير الديمغرافي في جميع مناطق سوريا.
- 3- نشر قوات دولية ومن دول محايدة لحفظ الامن في جميع مناطق سوريا .
- 4- تشكيل جهاز قانوني خاص للقضية السورية يحمل تفويض من القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية السورية ليقوم بعمليات احصاء دقيقة لحاملي الجنسية السورية .
- 5- اعتماد تصويت عام للسوريين من حملة الجنسية السورية في انتخابات حول دستور نظام سياسي جديد.
- 6- العمل على اشراك جميع القوى السياسية في انتخابات عامة في سوريا .
- 7- اشراف دولي على عمليات فرز نتائج الانتخابات وتطبيقها بشكل حيادي وشفاف.

5- الحل المرتقب" :

اولاً: الحل المؤقت ، طبقاً لقواعد ادارة الصراعات الدولية ، ويرجح ان يكون الحل بشكل فرض ارادة فوقية، ويدفع في اتجاه التسكين بدوافع تقاسم المنافع والنفوذ من قبل القوى الدولية وحلفائهم من القوى الاقليمية والمحلية

ثانياً: الحل القانوني الدولي، طبقاً لمباديء الامن الجماعي كما وردت في ميثاق الامم المتحدة ، وتطبيق ونجاح هذا الحل متعلقة بطبيعة ادارة السلطة العالمية وفاعلية الامم المتحدة، والمنظمات الدولية.

ثالثاً: الحل الشامل والدائم ، ويكون من خلال بناء نظام سياسي جديد في سورية طبقاً لقرارات مجلس الامن ومخرجات مؤتمر جنيف 2012. بعد اعتماد عمليات الاستفتاء الشعبي ، ويمكن تطبيق عمليات الاستفتاء الشعبي في تطبيق حق تقرير مصير الاقليات العرقية في سوريا كما اشار اليها الزعيم مسعود البرزاني في ايلول 2017 كقاعدة لحل مشاكل الاقليات في دول منطقة الشرق الاوسط وبرعاية اممية.